شرح تنقيح فتح الكريم

يحتوي على

(مقدمة وأصول وقواعد مهمة في التحريرات)

جمع وترتيب

الشيخ / عبد العزيز منصور عبد العزيز

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى والزوائد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

تقريظ فضيلة

الشيخ محمد سيد عبد الله فتح الله
المجاز في القراءات الأربعة عشر

الأستاذ الدكتور / هادي حسين عبد الله
أستاذ القراءات وعلومها
ووكيل كلية القرءان الكريم
للدراسات العليا والبحوث جامعة الأزهر

الشيخ: أبي إبراهيم عمرو بن عبد الله الحلواني
المجاز في القراءات الأربعة عشر

خير زاد
للنشر والطباعة

تحرير مذاهب خلاد في الإشمام

قال الناظم:

وأشمم لخلاد الصراط بأول فقـط ... أو وثانٍ أو لذي اللام ثم لا

ومـعه ألف حقق كـذا مـع أول ... ومع ثالث وسط الزوائد سهـلا

يتكلم الناظم في هذا البيت عن إشمام خلاد في ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾، ﴿ سِرَٰطَ ﴾.

وكما نعلم أن الإمام ابن الجزري في الطيبة وفي النشر وفي تقريب النشر ذكر الإشمام لحمزة بكماله، ولكن الناظم هنا لم يحرر الإشمام إلا لخلاد فقط؛ لأن الإشمام عن خلف ليس فيه خلاف، بل له الإشمام وجهًا واحدًا في المعرف والمنكر في جميع القرءان، أي أن الإشمام عن خلف مروي من جميع الطرق عنه، وكما قلنا قبل ذلك إن التحريرات لا تدخل إلا في الأوجه المختلف فيها عن الراوي، أما الأوجه المتفق عليها فلا تحرير فيها؛ لأن الهدف من التحريرات هو عدم الخلط والتركيب بين الطرق، فإذا اتفقت الطرق عن الراوي فلا تحرير حينئذ؛ لذهاب الخلط والتركيب باتفاق الطرق. قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالصَّادُ كَالزَّايِ ضَفَا ٱلأَوَّلُ قِفْ ... وَفِيهِ وَالثَّانِيْ وَذِيْ اللاَّمِ اخْتُلِفْ

أي: أشم الصاد صوت الزاي للمرموز له بالضاد من (ضفا) وهو خلف عن حمزة وجهًا واحدًا في المعرف والمنكر حيثما ورد هذا اللفظ في القرءان الكريم، وعلم ذلك الإطلاق من عطفه إشمام خلف على خُلف قنبل في القراءة بالسين في هذا اللفظ، وذلك في قوله: .... السِّرَاطَ مَعْ ... سِرَاطَ زِنْ خُلْفًا غَلاَ كَيْفَ وَقَعْ

ثم عطف على قوله (كيف وقع) الإشمام لخلف، ثم بين مذاهب خلاد فقال ٱلأَوَّلُ قِفْ، أي: الإشمام في الموضع الأول فقط من الفاتحة لخلاد، وذلك في

قوله تعالى ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ وهذا هو المذهب الأول.

ثم قال (وَفِيهِ وَالثَّانِي): وهذا هو المذهب الثاني وهو الإشمام في الموضع الأول الذي أشار إليه بقوله (وفيه) مع الإشمام في الموضع الثاني من الفاتحة كذلك، كما في قوله (والثاني) ثم قال (وذي اللام اختلف) وهذا هو المذهب الثالث وهو: الإشمام في المعرف بالألف واللام في جميع القرءان، وأول مواضعه ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾.

ثم ذكر المذهب الرابع فقال (اختلف) أي: اختلف في ذلك كله؛ أي أن له ترك الإشمام في الجميع كذلك.

والبيت الذي ذكره صاحب التنقيح أوضح وعباراته صريحة في استخراج هذه المذاهب الأربعة لخلاد، وذلك في قوله:

وأشمم لخلاد الصراط بأول فقـــط . . . أوْ وَثانٍ، أو لذي اللام ثم لا

قوله (وأشمم لخلاد الصراط بأول فقط) هذا هو المذهب الأول، وقوله (أوْ وثانٍ) هذا هو المذهب الثاني، وهو الإشمام في الثاني مع الأول في الفاتحة، وننتبه لقوله (أو وثانٍ) ولم يقل (أو ثانٍ)؛ لأنه لو قال ذلك، لكان المذهب الثاني هو إشمام الموضع الثاني فقط مع عدم الإشمام في الأول، وهذا مذهب لم يرد عن خلاد مطلقًا، فلا بد من إشمام الأول مع الثاني.

ثم ذكر المذهب الثالث فقال (أو لذي اللام) أي المعرف بالألف واللام في جميع القرءان.

ثم قال: (ثم لا) وهذا هو المذهب الرابع، أي لا إشمام في جميع القرءان.

وهذا أوضح من كلام الإمام ابن الجزري في قوله (اختلف) فهذا قد يفهم منه أن قوله: (اختلف)، يعني: اختلف عن خلاد في هذه المواضع السابقة فقط، فله فيها ثلاثة أوجه فقط، لكن في التنقيح هنا صرح أن المذهب الرابع هو ترك الإشمام في الجميع

مطلقًا.

يتلخص من ذلك ما يلي:

١- الموضع الأول من الفاتحة فيه الإشمام على المذاهب الثلاثة.

٢- لا إشمام في المنكر ﴿ صِرَٰطَ ﴾ إلا في موضع الفاتحة فقط.

٣- لا يجوز إشمام المنكر وهو الموضع الثاني من الفاتحة مع ترك الإشمام في الموضع الأول.

٤- على إشمام الموضع الأول من الفاتحة لنا في الموضع الثاني الإشمام وتركه، وعلى إشمام الموضع الثاني يتعين إشمام الموضع الأول.

وهذا الجدول يبين لنا هذه المذاهب الأربعة مع طرقها:

المذهب	الطرق
إشمام الموضع الأول من الفاتحة	التيسير(١) – الشاطبية – التجريد(٢) – روضة المعدل(٣) –
إشمام موضعي الفاتحة	غاية ابن مهران – العنوان – المجتبى – المستنير(٤) – المبهج(٥)

(١) وذلك من قراءة الداني على أبي الفتح، كما في التيسير وجامع البيان.

(٢) وذلك من قراءة ابن الفحام على عبد الباقي.

(٣) وذلك من طريق ابن شاذان عن خلاد، وهناك طرقًا أخرى في الروضة وفيها أوجهًا أخرى، ولكنها ليست مسندة في النشر عن خلاد، فلا يؤخذ بها.

(٤) من طريق أبي إسحاق الطبري.

(٥) ظاهر المبهج أن فيه الإشمام في المعرف والمنكر في جميع القرءان، كما نص عليه ابن الجزري في النشر، ولكن ابن الجزري لم يعتمد هذا المذهب عن خلاد، وعلى ذلك يكون =

المذهب	الطرق
إشمام المعرف بأل مطلقًا	التجريد[١] – الكامل – الكفاية الكبرى – المستنير[٢] – غاية الاختصار – جامع بن فارس – المصباح – روضة المالكي – المبهج – كتابي ابن خيرون – التذكار
ترك الإشمام في الجميع	التبصرة – الكافي – تلخيص العبارات – الهادي – الهداية – القاصد – الإعلان – قراءة الداني على أبي الحسن[٣]

هذه المذاهب الأربعة لخلاد في الإشمام، يحررها الناظم مع الوقف على الهمز المتوسط بزائد بنوعيه (المتصل رسما، والمنفصل رسما) فبيَّن لنا أننا إذا قرأنا لخلاد بمذهبٍ من هذه المذاهب الأربعة وأردنا أن نقف على كلمة فيها همز متوسط بزائد، كيف نقف على الهمز المتوسط بزائد، هل نقف بالتحقيق؟ أم بالتغيير؟ أم بالوجهين؟

وقبل ذكر هذا التحرير أريد أن أذكر نبذة مختصرة على الهمز الموقوف عليه لحمزة بصفة عامة؛ حتى نعرف متى نطبق هذا التحرير، وكيف نطبقه، فأقول وبالله التوفيق:

الهمز الموقوف عليه لحمزةَ إما أن يكون في أول الكلمة أو في وسطها أو في

=

أقرب المذاهب لهذا المذهب من المبهج هو: الإشمام في موضعي الفاتحة، وكذلك الإشمام في المعرف بأل مطلقًا.

(١) من قراءة ابن الفحام على الفارسي والمالكي.

(٢) من طريق الوزان عن خلاد.

(٣) وهذا الطريق ليس في التيسير ولا في الجامع البيان وإنما هو في المفردات السبع.

آخرها. والكلام هنا على الهمز المتوسط فقط .

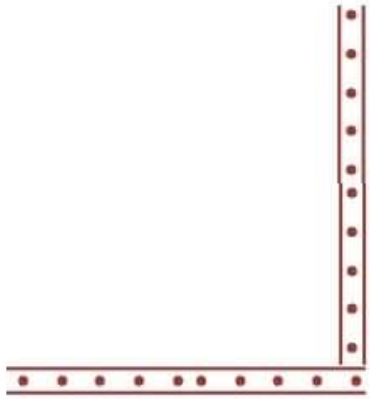

وهذا الهمز المتوسط نوعان:

النوع الأول: أن يكون الهمز متوسطًا بنفسه؛ يعني بحرف أصلي من أصول الكلمة، وهذا النوع ليس فيه لحمزة وقفا إلا التغيير وجهًا واحدًا، على حسب حالته: فإن كان ساكنا بعد متحرك فله فيه الإبدال، نحو (﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ وَبِئْرٍ ﴾ ﴿ أَنبِئْهُم ﴾). وإن كان متحركا بعد ساكن صحيح فله فيه النقل، نحو (﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ ﴿ مَسْئُولًا ﴾) وإن كان متحركا بعد متحرك فله فيه التغيير إما بالتسهيل نحو ﴿ سَأَلَ ﴾ أو بالإبدال نحو: ﴿ خَاطِئَةٍ ﴾ أو الحذف معهما نحو ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾. وإن كان بعد ألف متوسطة فله فيه التسهيل نحو ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ﴿ دُعَآءَ ﴾.

المهم: أن الهمز المتوسط بنفسه لا تحرير فيه، ولذلك لم يذكره الناظم؛ لأنه فيه التغيير وقفا وجهًا واحدًا، ولا تحقيق فيه على أي مذهب من هذه المذاهب الأربعة.

النوع الثاني: أن يكون الهمز متوسطًا بغيره، يعني بزائد (حرفي أو كلمي).

وهذا الهمز المتوسط بزائد، ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: متوسط بزائد متصل رسما (حرفي).

القسم الثاني: متوسط بزائد منفصل رسما (كلمي).

فالمتوسط بزائد المتصل رسما نحو (بأمره) فأصل الكلمة (أمره) ثم دخلت عليها الباء فتوسطت الهمزة بها، ونحو (فأخرج، وأخرج) فأصل الكلمة (أخرج) والهمزة في أول الكلمة، فدخلت عليها الفاء والواو فتوسطت بها، واتصلت بها رسما.

وهنا فائدة: أن البعض قد يظن أن الواو في نحو (وأخرج) ليست متصلة رسما، وهذا غير صحيح؛ لأنه لا يشترط في الاتصال الرسمي أن يكون الحرف مشبوكا وممزوجا في الكلمة، بل كلُّ ما لم يمكن التلفظُ به إلا مع ما بعده فلا يُفصل عنه

حينئذ، فهو متصل به رسما، وإن لم يكن ممزوجًا به، نحو (وقف) مع أن الواو ليست ممزوجة في الكلمة، ومع ذلك هي متصلة رسما؛ لأن الواو من أصل الكلمة فـ (وقف) على وزن (فعل) وكذلك (وأخرج) وإن كانت الواو حرف زائد وليست من بنية الكلمة، فهي متصلة رسما، ولا يصح تركها والبدء بـ (أخرج)؛ لأن الواو لا تستقل بنطق وحدها ولا مع ما قبلها، بل هي تابعة لما بعدها خطًّا ولفظًا.

وهذا النوع من الهمز فيه وقفا وجهَان (التغيير والتحقيق) والتغيير فيه هو المقدم أداءً؛ لأنه ورد عن جمهور أهل الأداء، كما قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالْهَمْزُ اَلأَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلاَ ... رَسْمًا فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهِّلاَ

وأما الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما فهو ثلاثة أنواع، وهي: النوع الأول: متوسط بزائد منفصل رسما عن ساكن صحيح، نحو (من آمن – عذاب أليم) وهذا فيه وقفا وجهَان أيضا، وهما (التغيير والتحقيق) والتغيير فيه هو المقدم أداءً؛ لأنه ورد عن جمهور أهل الأداء، كما قال ابن الجزري في الطيبة:

وَالْهَمْزُ اَلأَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَـــــلاَ رَسْمًا فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهِّلاَ
أَوْ يَنْفَصِلْ كَاسْمَعُوْا إِلَى قُلْ إِنْ رجَحْ لا مِيمَ جَمْعٍ وَبِغَيْرِ ذَاكَ صَحْ

والتغيير هنا يكون بالنقل لا غير، وهو الراجح في الأداء، كما قال الناظم (رجح) أي رجح التغيير في هذا النوع من الهمز على التحقيق. وقوله (لا ميم جمع) أي أن ميم الجمع لا تغيير فيها؛ لأن التغيير في هذا النوع إنما هو بالنقل فقط، وميم الجمع لا نقل فيها كما حققه في النشر، وإن كان بعضهم – كابن مهران – ذكر فيها النقل مطلقًا، ولكن هذا غير صحيح، وليس عليه العمل.

قال في النشر: «وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا، ولم يفرقوا بين ميم جمع وغيرها، ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع».

قال العلامة المتولي:

ولا وقف في ميم الجميع بنقله بل الوقف ثم الوصل سيان يا فلا

وقال صاحب إتحاف البرية:

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

وإنما استثناها الإمام ابن الجزري في طيبته وكذلك المحررون؛ لأنها ساكن صحيح فإذا وقع بعدها همزة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ فتكون داخلة في هذا النوع من الهمز وهو الهمز المتوسط بزائد منفصل رسما عن ساكن صحيح، ولكنها لا تأخذ حكمه مطلقًا.

النوع الثاني: الهمز المتوسط بزائد منفصل رسما عن ساكن غير صحيح - حرف مد - سواء كان هذا المد ألفا، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ أو واوًا نحو: ﴿قَالُوٓا ءَامَنَّا﴾ أو ياءً نحو: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾.

النوع الثالث: الهمز المتوسط بزائد منفصل رسما عن محرك، سواء كانت الحركة فتحة، نحو (ولا الضالينَ ألم) أو كانت كسرة، نحو: ﴿وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ أو كانت ضمة نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وهذان النوعان هما اللذان أرادهما الناظم بقوله في الطيبة: (وَبِغَيْرِ ذَاكَ صَحْ).

فقوله (وبغير ذاك صح) يقصد به: وبغير الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما، وبغير الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما عن ساكن صحيح، بغير هذين النوعين (صح) أي صح التغيير، ولم يقل (رجح) التغيير، ففي هذين النوعين (المنفصل رسما عن ساكن غير صحيح – حرف مد – والمنفصل رسما عن محرك) التحقيق والتغيير وقفا، والتحقيق هو المقدم أداءً؛ لأن التغيير هنا صحيح، ولكن الأصح والأرجح هو

التحقيق.

والناظم هنا يحرر بين هذه المذاهب الأربعة لخلاد في الإشمام وبين الوقف على المتوسط بزائد بنوعيه، فقال:

ومعه ألف حقق كذا مـــع أول ومع ثالث وسط الزوائد سهـــلا ا

لضمير في قوله (ومعه) يعود إلى آخر مذهب ذكره الناظم في البيت السابق، وهو قوله (ثم لا) وهو المذهب الرابع وهو: ترك الإشمام في الجميع. فعلى المذهب الرابع، وكذلك على المذهب الأول، (كذا مع أول) يعني المذهب الأول، وهو: إشمام الموضع الأول من الفاتحة فقط.

ماذا يترتب على هذين المذهبين؟

أو بماذا نقف على الهمز المتوسط بزائد إذا قرأنا بمذهب منهما ؟ يترتب على ذلك أن نقف بوجه تحقيق الهمز، ولكن في الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما؛ لأنه قال (ومعه ألف حقق كذا مع أولِ) أي: مع المذهب الرابع والمذهب الأول يتعين الوقف بالتحقيق على الألف المبتدأ بها المنفصلة رسما عن مدٍّ، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، أو المنفصلة رسما عن محرك، نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾، ﴿وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ الٓمٓ﴾.

وعلى ذلك: إذا قرأنا لخلاد بإشمام الموضع الأول من الفاتحة فقط، أو قرأنا له بترك الإشمام مطلقًا، فحينئذ يتعين علينا أن نقف على كل همز متوسط بزائد منفصل رسما عن مدٍ أو عن محرك بالتحقيق وجهًا واحدًا، ويمتنع التغيير.

ففي قوله ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ إلى قوله ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ الٓمٓ﴾ لخلاد بحسب التركيب أربعةُ أوجه، يصح منها وجهان وهما :

الأول: الإشمام مع الوقف بالوجهين [١].

الثاني: عدم الإشمام مع الوقف بتحقيق الهمز، على المذهب الرابع.

وهذا معنى قول الناظم: (ومعه ألف حقق كذا مع أول).

وهنا نلاحظ أن الناظم سكت عن الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما ولم يذكره، فدل ذلك على أنه لا تحرير عليه هنا؛ أي أن الهمز المتوسط بزائد متصل رسما، نحو: ﴿بِأَمْرِهِۦ﴾ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ ﴿لَأَنتُمْ﴾ يأتي عليه الوجهان على هذين المذهبين. ثم قال:

..... ومع ثالث وسط الزوائد سهلا

وقال في فتح الكريم:

ومع ثالث ما كان وسطا بزائد فلا بد حال الوقف من أن يسهلا

أي: أنه على المذهب الثالث وهو (إشمام المعرف بأل مطلقًا) يتعين تسهيل الهمز المتوسط بزائد المتصل رسما، نحو (لآدم، بأمره، فأخرج؛ الأرض) والمراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير، فيشمل (التسهيل بين بين – النقل – الإبدال – الحذف) فالتسهيل في أل التعريفية، نحو (الأرض؛ الإنسان) لا يكون إلا بالنقل فقط، فإذا قرأنا لخلاد بالإشمام في ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ على أنه من المذهب الثالث، وهذا أول مواضعه، ووقفنا على نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ فيتعين الوقف بالتسهيل، وهو هنا يكون بالنقل لا غير، ويمتنع حينئذ الوقفُ بالتحقيق، سواء كان بالسكت أو بترك السكت، كذلك لو وقفنا على نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾

(١) فإن اعتبرنا هذا الإشمام هو المذهب الأول فحينئذ يتعين التحقيق، وإن اعبرناه المذهب الثالث جاز التغيير.

فيتعين الوقف بالتسهيل وهو هنا يكون بين بين فقط، ويمتنع الوقف بالتحقيق. وسكت الناظم هنا عن الهمز المتوسط بزائد المنفصل رسما بأنواعه الثلاثة (ساكن صحيح – ساكن حرف مد – عن محرك).

فدل ذلك على جواز الوجهين فيه على هذا المذهب. وسكت كذلك عن المذهب الثاني، وهو: إشمام موضعي الفاتحة فقط، فدل ذلك أيضا على جواز كل الوجوه عليه، فلا يمتنع عليه شيء.

المذهب	(وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝ الٓمٓ) وقفًا	(وَأَبْصَٰرِهِمْ) وقفًا
إشمام الأول من الفاتحة فقط	تحقيق	الوجهَان
إشمام موضعي الفاتحة فقط	تحقيق	الوجهَان
إشمام موضعي الفاتحة فقط	تسهيل	تسهيل
إشمام المعرف بأل مطلقًا	تحقيق	الوجهَان
إشمام المعرف بأل مطلقًا	تسهيل	تسهيل
ترك الإشمام مطلقًا	تحقيق	الوجهَان
ترك الإشمام مطلقًا	تسهيل	تسهيل

وها هنا فائدة: أحببت أن أذكرها قبل أن نترك الكلام على لفظ ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ ﴿ صِرَٰطَ ﴾ وقد ذكرها المتولي في فتح الكريم، ولم يذكرها صاحب التنقيح، وهي قوله:

وعن قنبل سينا روى ابن مجاهد فتى شنبوذٍ عنه صادا تقبلا

فأراد الإمام المتولي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – أن يحرر الخلاف الذي ذكره ابن الجزري في الطيبة لقنبل، وذلك في قوله:

..... السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ زِنْ خُلْفًا غلا كيف وقع

فأطلق الخلافَ في الطيبة لقنبلَ بكماله، وكما نعلم أن لقنبل طريقان، وهما:

الأول: طريق ابن مجاهد (وهو الطريق الذي في الشاطبية).

الثاني: طريق ابن شنبوذ (وهو من زيادات الطيبة).

فلو أخذنا بهذا الإطلاق الذي ذكره في الطيبة لأخذنا بالوجهين للطريقين، أو نقول أن الخلاف يختص بأحدهما دون الآخر، ولكن إذا رجعنا إلى كتاب النشر سنجد أن الإمام ابن الجزري وكما هي عادته في كثير من مسائل الخلاف أن يطلق الكلام عليها في الطيبة لكنه يفصل الكلام عليها في كتابه النشر، فلذلك هو أول من حرر هذه المسألة في النشر، فنص على ما ذكره الإمام المتولي في فتح الكريم.